

مراجعة كتاب

23 معلومة لا تقال عن الرأسمالية

23 Things They Don't Tell You About Capitalism

By: Ha-Joon Chang

Allen Lane, London (2010)

مراجعة: أحمد الكواز

1. مقدمة

يقع هذا الكتاب في (286) صفحة مقسّمة لتغطية الـ 23 معلومة التي لا تقال عن الرأسمالية، مع خلاصة. ويشير الكاتب في المدخل إلى أن الاقتصاد العالمي ملقى الآن بمزقاً، وأنه في الوقت الذي تسود الفقاعات المالية القطاع المالي يعاني الاقتصاد الحقيقي من التمويل. ورغم مساهمة السياسات النقدية والمالية في منع انهيار الاقتصاد العالمي إنهاراً كاملاً بعد الأزمة المالية لعام 2008، إلا أن التخلص من آثار هذه الأزمة يحتاج عدد من السنين، مع آثار سلبية محتملة على الاستثمار، والإنفاق على بنود الرفاه العام، بسبب تنامي العجز لمعالجة الأزمة.

ويعتقد الكاتب بأن هذه الأزمة، وتناؤها هي بسبب أيديولوجية السوق الحرّ التي سادت منذ الثمانينات من القرن الماضي. فقد قيل لنا، من وجهة نظر الكاتب، بأن ترك الأمور لقوى السوق، استهلاكاً وإنتاجاً، سيقود إلى الكفاءة وإلى الدفع بعوامل الإنتاج على أساس الإنتاجية، وأن التدخل الحكومي في عمل السوق يعوق هذه الكفاءة وتلك الإنتاجية. وبناء على ذلك قامت أغلب الدول بانتهاج سياسات لتفعيل حرية السوق مثل خصخصة المشروعات العامة، وتحرير الاستثمار والتجارة، وخفض الضرائب على الشركات، وتحرير الضوابط على القطاع المالي والصناعي: وقيل لنا أيضاً أنه رغم بروز بعض مظاهر عدم العدالة بتوزيع الدخل إلا أن هذه المظاهر ستختفي مع تنامي اعتبارات تعزيز الكفاءة.

إلا أن نتائج هذه التوجهات القائمة على حرية السوق، كما يستطرد الكاتب، كانت مضادة، حتى قبل الأزمة المالية عام 2008: تقلص معدلات النمو، ومزيد من عدم العدالة في توزيع الدخل، وغياب الاستقرار الاقتصادي في العديد من البلدان. وقد تم تغطية هذه الآثار السلبية في البلدان المتقدمة من خلال التوسع في الاقتراض. والسبب يعود أساساً إلى الفروض السيئة، والتعامي عن الرؤية السليمة.

لذا فإن هدف الكتاب هو عرض بعض الحقائق الأساسية عن الرأسمالية، والتي لا يتطرق إليها الداعين لحرية السوق. مع التأكيد بأن هذا الكتاب ليس ضد "البيان الرأسمالي". فالنقد الموجه ضد أيديولوجية حرية السوق لا يعني أن الكاتب ضد الرأسمالية. فرغم ما يؤخذ على الرأسمالية من مشاكل إلا أن الكاتب يعتقد بأنها أفضل نظام اقتصادي اكتشفته الإنسانية. لذا فإن النقد موجه أساساً لتلك الصيغة من الرأسمالية التي سادت العالم خلال العقود الثلاثة الماضية، ألا وهي "رأسمالية حرية السوق". فهذه الحرية هي ليست الوحيدة المتاحة لإدارة الرأسمالية، كما تشير إلى ذلك نتائج التطبيق للعقود الثلاث السابقة. وعليه فإن هذا الكتاب يساهم في عرض الطرق البديلة التي من شأنها أن تجعل من تطبيق الرأسمالية أفضل. إن المطلوب منا، ولفهم الواقع، هو أن ننزع "النظرة الورديّة" التي يلبسها معتنقوا الأيدولوجية الليبرالية الجديدة، والتي تظهر الواقع بأنه جميل وبسيط، وهو الأمر المنافي للحقيقة. ويورد الكاتب في نهاية المقدمة تحذيراً بأن بعض الأسئلة المثارة في الكتاب قد لا يمكن الإجابة عليها بسهولة، عكس ما يوحي به معتنقوا حرية السوق بأن الإجابة سهلة دائماً: ضمان حرية الأسواق. ونستعرض فيما يلي المعلومات الـ (23) التي تضمنها الكتاب.

لا يوجد شيء اسمه حرية السوق: يقال بأن هذه الحرية قرار اقتصادي إلا أن ما لا يقال بأن هذه الحرية قرار سياسي وليس اقتصادي. فقد رُفضت رغبة المصلحين الاجتماعيين عام 1819 لمنع عمل الأطفال (الأقل من 9 سنوات فقط) بدعوى توفر حرية الأطفال بالاختيار، وحرية أصحاب العمل بالاستخدام. وذلك بضغط أصحاب المصالح. مع الازدواجية في النظرة لحرية السوق حالياً، حيث اعتبر الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن أن تخصيص مبلغ (700) بليون دولار لشراء الأصول الفاسدة في سبتمبر 2008، بأنه استمرار بالمشروع الحر. في حين اعتبر النائب الجمهوري جيم بنك منح مبلغ (200) بليون دولار في يوليو 2008 لإنقاذ شركتين من شركات الرهن العقاري بأنها خطوة لا تحصل إلا في بلد اشتراكي مثل فرنسا.

لا يجب أن تدار الشركات لمصلحة أصحابها: يقال بأن أجور العمالة مضمونة، وعوائد مجهّزي السلع الوسيطة مضمونة في حين لا يوجد ضمان لعوائد حقوق التملك (الأسهم) حيث لا يتم الاهتمام بشكل أساسي بمستقبل الشركات طويل الأجل والاهتمام بتعظيم الأرباح في الأجل القصير (إلا في حالة الشركات الكبيرة حيث لا يمكن بيع أسهم المالكين دون إرباك السوق. إلا أن ما لا يقال هو عدم وجود اتفاق على دور الشركات المحدودة المسؤولية فقد عارضها آدم سميث لأن إدارتها من قبل غير حاملي الأسهم قد تعرّض السوق الحرّ للخطر وسوء الإدارة. إلا أن كارل ماركس، المنتقد للسوق الحرّ، أيدها بدعوى فصلها للملكية عن الإدارة (وبالتالي تسهّل لهم الانتقال لمرحلة ما بعد الرأسمالية).

يكافأ أغلب الناس في البلدان الغنية بأكثر مما يستحقوا: يقال بأن العامل السويدي يستلم، على سبيل المثال، (50) ضعف ما يستلمه العامل الهندي في نفس مجال العمل، وهو الأمر الذي يعكس تفاوتات

الإنتاجية النسبية التي يحددها السوق الحرّ، وأن أي تدخل في هذا المجال يعتبر ضد آلية السوق. إلا أن ما لا يقال بأن هذا التفاوت يحدث ليس بسبب تفاوتات الإنتاجية فقط بل بسبب الرقابة على الهجرة وتقييد حرية سوق العمل، وبدون هذه الرقابة كان أجر العامل السويدي قد انخفض في السويد. كما أن تفاوت الإنتاجية لا يعزي إلى الأفراد بل إلى سلامة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الداعم، أو المعرقل، لحفز الإنتاجية، وان ترك الأمور لحرية السوق لا تقود إلى تعادل الاجور.

ساهمت ماكينة غسيل الملابس في تغيير العالم أكثر من الإنترنت: ما يقال بأن ثورة الاتصالات أحدثت انقلاباً في كيفية عمل العالم الأمر الذي يستدعي المزيد من حرية الأسواق وإزالة القيود. إلا أن ما لا يقال بأن هناك اكتشافات سابقة أثرت أكثر في الأسواق، مثل ماكينة غسيل الملابس، التي حرّرت المرأة من التزامات منزلية كثيرة لصالح دمجها بالسوق. ويستشهد الكاتب بمقولة الاقتصادي روبرت سولو بأن ربط تحسن الإنتاجية باختراع الإنترنت لا يجدي كثيراً (البراهين في كل مكان ما عدا الأرقام حسب تعبير سولو). بالإضافة إلى تأثير اكتشاف إرسال البرقيات عام 1860. أما عن الهدف من هذه المقارنات، ما بين الإنترنت وماكينة غسيل الملابس والبرقيات، فهو أولاً إبراز إساءة تخصيص الاستثمارات على حساب الاستثمار الصناعي ولصالح الخدمات. وثانياً توجه بعض المساعدات التنموية بهدف سدّ "الفجوة الرقمية" من خلال تمويل إرسال أجهزة الكمبيوتر في حين أن هناك أولويات منها توصيل شبكات الكهرباء، ومكائن غسيل الملابس لترفع بشكل مباشر من مستوى معيشة الفقراء. إن فهم التوجهات التكنولوجية ومساراتها ونتائجها يعتبر امر ضروري لصياغة السياسات الاقتصادية محلياً وإقليمياً ودولياً.

الافتراضات السيئة حول البشر تقودك لنتائج أسوأ: يقال، حسب رأي آدم سميث، بأننا لا نحصل على عشاءنا صدقة من الخبّاز أو القصاب بل جرّاء احترامهم لمصالحهم. حيث يقوم السوق بصقل هذه المصالح وتحولها إلى توجه اجتماعي متناسق. إلا أن ما لا يقال بأن النزعة الفردية مهمة إلا أنها ليست المحرك للاقتصاد. وهنا يستشهد المؤلف بشهادة مدير رابع أكبر شركة للصلب في اليابان أثناء مؤتمر البنك الدولي حيث قال بأنكم أيها الاقتصاديون لا تفهمون كيف يعمل العالم واقعياً. فرغم خبرتي كحامل لشهادة دكتوراه في المعادن ومدير تنفيذي إلا أنني لا أعرف إلا شيء أو شيئين مما يجري في الشركة، ونفس الشيء بالنسبة للمدراء الآخرين. ورغم ذلك يوافق مجلس الإدارة على مقترحات المشروعات المقدمة من العاملين، والسبب هو أننا نفترض أنهم يعملون لصالح الشركة، وليس لنزواتهم الفردية. ويستشهد أيضاً بـ "نظام الإنتاج الياباني" أو "نظام تويوتا للإنتاج القائم على دمج العاملين في عملية اتخاذ القرارات باعتبار ذلك هو محرك النمو الأساسي وليس الدافع الفردي. ورغم ذلك يعد اقتصاديو السوق على اعتبار العمل وفق الدوافع الأخلاقية الجماعية بأنه وهم بصري. وإذا ما صممنا نظامنا الاقتصادي على أساس محرك الدافع الفردي فقط فسوف لن نعظم ذلك الكفاءة بل يقللها. لأن البشر سيشعرون بأنهم غير موثوق بهم كممثلين أخلاقيين بالمجتمع وبالتالي يرفضون العمل على أسس أخلاقية. وهو الأمر الذي سترتب عليه مخصصات إضافية للمراقبة، والعقوبات، وتنفيذ الأحكام، إذا ما افترضنا السوء بالآخرين.

لم تساهم سياسات الاستقرار الاقتصادي الكلي بجعل العالم أكثر استقراراً: يُقال بأن محاربة التضخم، ضمن سياسات الاستقرار الاقتصادي، جعلت من تحفيز الاستثمار والنمو أمراً ممكناً. إلا أن ما لا يُقال أن التضخم غير الجامح، المنخفض هو أمراً مقبولاً حتى من خريجي مدرسة شيكاغو، وأدبيات صندوق النقد الدولي (المتحمسين لسياسات الاستقرار الاقتصادي). ولا يضرّ بالاستثمار والنمو. بل العكس فإن المغالاة بمحاربة التضخم، بمستوياته المنخفضة، سينعكس سلباً على الاقتصاد القومي من خلال ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية (الحالة البرازيلية، وحالة جنوب أفريقيا في تسعينات القرن الماضي)، الأمر الذي يجعل الاستثمار في الأنشطة الحقيقية غير مجدي (لارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية)، ويتم توجيه الموارد بدلاً من ذلك للأنشطة المالية التي قد تساهم في قيادة النمو، لفترة، إلا أنها فترة غير مستدامة. كما أوضحت تجارب الأزمات المالية المعاصرة. كما أن الاستقرار المتحقق في البلدان التي إتبعت سياسات الاستقرار الاقتصادي لم يكن استقراراً حقيقياً، بل وهمياً. إن العالم لا يكون أكثر استقراراً اعتماداً على مؤشر معدل التضخم فقط. حيث أشارت دراسة كينث روجوف (كبير اقتصاديي صندوق النقد سابقاً) وآخرون أنه لا يوجد بلد واجه أزمة مالية ما بين الحرب العالمية الثانية ومنتصف السبعينات من القرن الماضي، إلا أن الأزمات زادت (بمعدل 5%-10%) بعد ارتفاع معدل التضخم أو أواخر الثمانينات، وهي الفترة التي من المفترض أن تكون أكثر استقراراً بفعل تطبيق سياسات الاستقرار الاقتصادي (ارتفع معدل التضخم إلى حوالي 20% في أواسط السبعينات ثم إلى 35% بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008). ومن المؤشرات الأخرى للاستقرار التي يوردها المؤلف: معدل البطالة، والأمان الوظيفي، والتميز ضد الأنشطة غير المنظمة.

من النادر أن تؤدي سياسات السوق الحرّ إلى جعل الفقراء أغنياء: يُقال بأن فشل تجربة البلدان النامية بعد الاستقلال تعود لتبنيها استراتيجيات تدخل الحكومة، والتصنيع الثقيل، والحماية، ومنع الاستثمار الأجنبي المباشر. وأن جميع البلدان التي نجحت في تجربتها الاقتصادية بعد الاستقلال (ما عدا اليابان وكوريا الجنوبية) لإتباعها السياسات القائمة على حرية السوق. إلا أن ما لا يُقال هو أن وضع معدلات النمو، وتوزيع الدخل كانت أفضل في ظل السياسات القائمة على تدخل الحكومة (مع استثناءات بسيطة)، وفي ظل أزمات مالية نادرة. وأن البلدان المتقدمة حالياً (لم) تنتهج السياسات القائمة على حرية السوق لتصبح متقدمة، بل العكس. ويعرض الكاتب تجربة، تاريخية، لبلدين هما (A) و (B). حيث سادت في البلد (A) سياسات سيئة جداً باعتراف مؤيدو حرية السوق: حماية مرتفعة، ومراقبة صارمة على حركة رأس المال، وارتفاع الدعم الحكومي. أما البلد (B) فقد سادت به: حماية مفرطة، وحماية صناعية، وفساد، وبيع الأحزاب السياسية للمناصب الحكومية، وتميز ضد الاستثمار الأجنبي، وعدم وجود قانون للمنافسة، وضعف قوانين حماية الملكية. البلد (A) هو الصين، والبلد (B) هو الولايات المتحدة (حوالي عام 1880). والبلدان الآن بلداناً متطورة اقتصادياً.

يوجد لرأس المال جنسية: يقال بأنه لا توجد للشركات العابرة للقارات، التي تمثل أحد أدوات العولمة الاقتصادية، جنسية. وأن التمييز ضد هذه الشركات سيحرم البلدان المعنية من تدفق الاستثمارات ونشر الكفاءة والإنتاجية المرتفعة. إلا أن ما لا يقال أن لهذه الشركات جنسية البلد الذي تنتمي له من حيث دفع الضرائب، وتدفق المنافع للبلد الأم، والخضوع لقوانين الإفلاس للبلد الأم. وأن القول بعدم أهمية جنسية هذا النوع من الشركات هو قول غير مقبول. حيث أن ولاء هذه الشركات هو دائماً للبلد الأم الذي ساهم في دعم، وتمويل، وإنقاذ هذه الشركات أيام مراحل بنائها الأولى.

نحن لا نعيش عصر ما بعد الصناعة: يقال بأن أهمية الصناعة بدأت بالانخفاض لصالح الخدمات مثل أنشطة البنوك والإدارة، وأن البلدان المتقدمة بدأت في الدخول بعصر ما بعد الصناعة، وهو تطور يجب الاحتفاء به وليس الخوف منه. وبالتالي ليس هناك داعي للبلدان النامية من الاهتمام بالأنشطة الصناعية بل القفز إلى اقتصاد المعرفة بهدف دخول مرحلة ما بعد الصناعة. إلا أن ما لا يقال أن حصة الصناعة بالنتائج المحلي الإجمالي لم تنخفض بفعل انخفاض كميات الإنتاج بل بسبب انخفاض أسعار المنتجات، قياساً بارتفاع أسعار الخدمات بفعل ارتفاع إنتاجيتها. أما القول بإهمال الصناعة والقفز للخدمات فهو قول هزيل لا يأخذ بنظر الاعتبار القدرات الإنتاجية المحدودة للخدمات في البلدان النامية، وبالتالي صعوبة أن تكون محركاً للنمو في هذه البلدان. كما أن ضعف قدرة الخدمات على التصدير سيقلل من قيمة صادرات البلدان النامية، وبالتالي إنهيار قدرتها على حيازة التكنولوجيا المتطورة من الخارج، وبالتالي انخفاض معدلات النمو. ويشير المؤلف، هنا، إلى عدم خطورة ظاهرة تفكك التصنيع بشرط أن تكون الإنتاجية في القطاع الصناعي تفوق ما يانظرها في البلدان المنافسة، مع ضرورة الحذر والخوف في الحالة المعاكسة.

لا تتمتع الولايات المتحدة بأعلى مستوى معيشة في العالم: يقال في حالة الاعتماد على القوة الشرائية للدولار فإن الولايات المتحدة تعتبر الأعلى في مستوى المعيشة، وهو الأمر الذي يعكس سلامة نظام السوق الحر المتبع (دون الكمال) في هذا البلد. إلا أن ما لا يقال هو سوء توزيع الدخل الواسع ما بين الأغنياء والفقراء. وبالتالي فإن حصة الفرد من الدخل يعتبر مؤشراً مضللاً. كما أن ارتفاع القوة الشرائية للدولار داخل الولايات المتحدة تعكس، أساساً، رخص الخدمات، مقارنة بالدول الغنية الأخرى. وذلك يعود للعمالة المهاجرة الرخيصة. بالإضافة إلى عمل الأمريكان ساعات أطول من الأوروبيين.

التخلف ليس قدرًا على إفريقيا: يقال بأن أفريقيا مقدر لها أن تظل متخلفة بسبب ظروف المناخ والجغرافيا التي تؤدي إلى انتشار الأمراض، بالإضافة إلى ضيق أسواقها، وانتشار العنف والفساد والتناحر الاثني، وفق المؤسسات، وعدم رغبة السكان بالعمل الشاق، وأنه لا يوجد أمامها، بعد فشل العديد من برامج تحرير الأسواق، إلا الاعتماد على المساعدات الخارجية. إلا أن ما لا يقال أن أسباب (التخلف) المشار إليها أعلاه لم تمارس دورها قبل ثمانينات القرن الماضي حيث وصل معدل نمو حصة الفرد من الناتج إلى (1.6%) في ستينات وسبعينات القرن الماضي (وهو مقارب لمعدل النمو الذي ساد في حالة البلدان الغنية

أثناء الثورة الصناعية (1820-1913). إلا أن سياسات الاستقرار الاقتصادي قد مارست، بعد ذلك، دوراً سلبياً على العديد من الاقتصادات الأفريقية. حيث أجبرت على سياسة تشجيع الصادرات، وبالتالي زادت صادراتها من السلع التقليدية، وبالتالي زاد المعروض منها دولياً وانخفضت أسعارها وقلت عوائدها، وما ترتب على ذلك من آثار سلبية على ميزان المدفوعات، والموازنة العامة، وغيرها من الآثار، كما أن أفريقيا لا تستطيع أن تغيّر تاريخها أو جغرافيتها. فقد عانت سنغافورة، وجنوب إيطاليا، وجنوب الولايات المتحدة، وكوريا الجنوبية، واليابان، تاريخياً، من الملاريا، ولم تكن حائلاً أمام التطور. كما أن المناخ المتجمد في العديد من الدول المتقدمة وانعكاساته على تكاليف الطاقة، وعرقلة المواصلات، لم يحول ضد التطور. وكذلك الطبيعة الجغرافية المغلقة لعدد من الدول الأفريقية لا يمكن اعتبارها قيداً، إذا ما أخذنا حالة سويسرا، والنمسا، مثلاً. إن المحدد الرئيسي للتطور هو الاستثمارات الملائمة وليس الجغرافيا أو التاريخ. وأن وفرة الموارد الطبيعية لا يمكن أن يكون نقمة كما يعتقد البعض (وإلا كنا قد اعتبرنا من يولد في عائلة غنية محتوماً عليه بالفشل!). بالإضافة إلى الحاجة إلى مؤسسات ملائمة لإدارة الاقتصاد والدولة، وكذلك مداخل ملائمة للتكنولوجيا.

تستطيع الحكومة أن تحدد الفائزين: يقال أن الحكومة عاجزة عن امتلاك المعلومات الملائمة لعمل السوق، وأنها تحدد الفائزين من خلال مبدأ السلطة، وليس من خلال المبدأ الاقتصادي القائم على التنافسية. ونتيجة لذلك ازدادت المشروعات الكمالية غير المبررة اقتصادياً. إلا أن ما لا يقال هو أن بإمكان الحكومات أن تجمع معلومات مفيدة لتحقيق أهدافها الاقتصادية. ويستشهد المؤلف، هنا، بشركة "بوهانك للحديد والصلب المملوكة من الحكومة الكورية في ستينات القرن الماضي، والمتضمنة أكثر عناصر الإدارة سوءاً من وجهة نظر مؤيدي السوق الحر: مشروعات عام، وسلطة عسكرية، وإنتاج سلع لا تتسق مع نظرية المزايا النسبية. وبعد انسحاب الأميركيين والبريطانيين والفرنسيين والإيطاليين من المشروع (بنصيحة من البنك الدولي)، بدأ المشروع بإدارة كورية وبدعم ياباني عام 1973، واحتل المشروع مرتبة رائدة ضمن أهم مشروعات الحديد والصلب عالمياً، في القرن الماضي. وقد اعتمدت كوريا الجنوبية في اختيار الفائزين على سياسة الجزرة (إعانات، ودعم، وتخفيضات ضريبية، وقروض من البنوك الحكومية)، والعصا والتهديد بإيقاف القروض، والإجراءات التنظيمية، ومن استخدام ملفات البوليس السري. إن تجربة الحكومة الكورية في اختيار الفائزين لم تقتصر على كوريا فقط بل امتدت لتشمل فنلندا، والنمسا، والنرويج (إدارة الصناعات الرائدة)، والولايات المتحدة (إدارة الصناعات بعد الحرب العالمية الثانية، والدعم الكبير للبحث والتطوير). إلا أن ذلك لا يعني عدم إمكان فشل الحكومات (فقد فشلت فرنسا- بريطانيا في صناعة الكونكورد، وإندونيسيا في صناعة الطائرات).

لا يترتب على جعل الأثرياء أكثر ثراءً جعل الآخرين أكثر ثراءً أيضاً: يقال يجب أن نخلق الثروة قبل التفكير بتوزيعها. وأن الأغنياء فقط من يملك موهبة الاستثمار والتشغيل، وأن السياسات الشعبية، والحسد للثروات يجب أن تتوقف، لأن الفقراء لا يمكن أن يتحولوا إلى أغنياء فقط من خلال جعل الأغنياء أكثر غنى، وبالأجل الطويل. إلا أن ما لا يقال، أن مقولة "تساقط الدخول": النمو أولاً،

ثم التوزيع لاحقاً، لم تثبت نجاحها. وأن ترك الأمر لهذه المقولة المعتمدة على آلية السوق الحرّ سوف لن يترك الفقراء في حال أحسن. ويشير المؤلف هنا إلى التجربة السوفيتية وتباين وجهات النظر حول "السياسة الاقتصادية الجديدة": منهج الاقتصادي ليريوبرازهنسكي (اليساري) القائل بمصادرة الملكية الزراعية الخاصة وتوجيه المدخرات للاستثمار الصناعي. ووجهة نظر ستالين ونيكولاي بوخارين (اليمينية) القائلة بضرورة استمرار الملكية الزراعية الخاصة. واتجهت الآراء عام 1928 بالأخذ بوجهة النظر الأولى. وترتب على ذلك بناء قاعدة صناعية ضخمة في فترة قصيرة جداً. وبدون هذه القاعدة ما كان بالإمكان صد الهجوم النازي على الجبهة الشرقية في الحرب العالمية الثانية. ومن دون هزيمة النازي في هذه الجبهة ما كان بإمكان الجبهة الغربية أن تنتصر على النازية. معنى ذلك أن أوروبا الحالية تدين للجناح اليساري في الاتحاد السوفيتي!. ويشير المؤلف بأن سبب الاستشهاد بالتجربة السوفيتية هو هذا التشابه ما بين المنهج (اليساري) ليريوبرازهنسكي، والسياسات القائمة حالياً على حرية السوق ولصالح الأغنياء. وبعد إشارة المؤلف لآراء الاقتصاديين الكلاسيكيين أمثال ديفيد ريكاردو (تستثمر طبقة الرأسماليين كافة دخولها، وتستهلك طبقتي العمال وأصحاب الأراضي كافة دخولها) يرى المؤلف تطابق وجهة النظر هذه مع وجهة نظر "السياسة الاقتصادية الجديدة" السوفيتية المشار إليها أعلاه من حيث ضرورة تركّز الفائض القابل للاستثمار في أيدي المستثمرين: طبقة الرأسمالية عند ريكاردو، وهيئة التخطيط في حالة "السياسة الاقتصادية الجديدة" في الاتحاد السوفيتي السابق. وهو ما يتفق مع القول السائد حالياً: "عليك خلق الثروة أولاً، ثم التفكير بتوزيعها". بعد ذلك يشير المؤلف إلى وضع توزيع الدخل في الدول المتقدمة في "العصر الذهبي للرأسمالية 1950-1975"، والفترات الحالية (1990-2000) و(1997-2006)، ليخلص بأن مسألة توزيع الدخل يعتبر أمراً سهلاً ويمكننا في حالة توفر نظم الرفاه، ولا تصبح كذلك في حالة غيابها. لذلك فإن التجربة الأوروبية في التوزيع أفضل من الأمريكية.

يُدفع للمدراء الأمريكيين أكثر من اللازم: يُقال أن الرواتب الضخمة للمدراء الأمريكيين مبررة لأنها تعكس إمكانياتهم وتعكس أيضاً ندرتهم في السوق، وأن أي توجه عكس ذلك يضر برفع الإنتاجية. إلا أن ما لا يقال أن هذه الرواتب مغالي بها بشكل كبير فهي أكثر من عشر مرات المدراء في الستينات من القرن الماضي الذين حققوا نجاحات أفضل من الحاليين. وتعاود رواتب المدراء حالياً (300-400) ضعف متوسط تعويضات العاملين الأمريكيين. وإذا كان نمو الشركات هو المبرر لارتفاع الأجور، فلماذا تضخمت الأجور بعد الثمانينات رغم أن النمو سبق هذا التاريخ؟ وإذا ما كانت قراراتهم الناجحة هي وراء الزيادة، فلماذا لم تكن هذه هي الحالة مع نظرائهم الأوروبيين واليابانيين؟ والسؤال الأهم إذا كانت قوى السوق تبرر الزيادة، مقارنة بالدول الغنية الأخرى، فلماذا تفقد الشركات الأمريكية قدرتها التنافسية أمام الشركات الأخرى؟.

يتمتع السكان في البلدان الفقيرة بقدرات تنظيمية أفضل من السكان في البلدان الغنية: يُقال أن من دون القدرات التنظيمية، القائمة على فرص البحث عن الربح، فإن البلدان النامية لن تتمكن من

النمو والتطور. إلا أن ما لا يقال أن الفقراء يتمتعون بقدرات تنظيمية كثيرة (بالمعنى الفقير) بحيث جعلتهم يتكرون أساليب للتأقلم مع ضغوط الحياة والبطالة. وأن ما ينقصهم لصقل هذه القدرات وجعلها عصرية هو التكنولوجيات المنتجة والمنظمات الاجتماعية المتطورة خاصة المنشآت الحديثة. تشير إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي إلى أن هناك ما بين 30-50% من قوة العمل الزراعية في البلدان النامية تعمل لحسابها الخاص. وهذه النسب أعلى من تلك السائدة في النرويج، والولايات المتحدة، وفرنسا. والسؤال هو: كيف يكون السكان في الدول النامية أكثر تنظيمًا وفقراء بنفس الوقت؟ يجب الكاتب من خلال انتقاده لتجربة التمويل الصغير ومتناهي الصغر لمحدودية دورها في القضاء على الفقر. ويستشهد هنا بتجربة "نساء الهاتف" (قام بنك كرامين لمحمد يونس بالتعاون مع شركة تلفونات نرويجية بتأجير الهاتف الجوال لنساء القرى لقاء رسوم معينة) حيث وصلت أرباح هؤلاء النساء إلى (750-1200) دولار سنوياً في ظل متوسط دخل الفرد سنوياً في بنغلاديش لا يتجاوز (300) دولار. إلا أن المشهد انقلب عام 2005 لتصل أرباح النساء إلى (70) دولار سنوياً يقابلها متوسط دخل للفرد سنوياً يعادل (470) دولار. أكدت هذه النتائج أن نجاح شخص في أعماله لا يعني نجاح الآخرين. إن فشل مثل هذه المقترحات للتمويل يعود لغياب البدائل المجدية (التحول من خط إنتاجي غير مربح إلى آخر مربح، مثل التحول إلى تجارة برامج الكمبيوتر بعد تدهور تجارة الهاتف النقال) وذلك من خلال هياكل تنظيمية جماعية وليست فردية (أي ضرورة توفير حزمة من البنية التكنولوجية، وقوانين الشركات، والنظام التعليمي والتمويلي، وحقوق الملكية، والنفاذ للأسواق) وهي أمور لا تتوفر بالاعتماد على بادرة فردية فقط.

نحن لا نملك الذكاء الكافي حتى نترك الأمور لعمل السوق: يقال يجب أن نترك كل شيء للسوق بسبب إدارته الرشيدة من قبل الأفراد أو المنشآت، وخطورة الاعتماد على الحكومة لتدني نوعية وكمية معلوماتها قياساً بالسوق. وأن السوق قادر (في حالة الفشل) في خلق أسواق جديدة مثل سوق للانبعاثات البيئية الضارة" حيث يتم بيع وشراء حقوق التلوث في إطار الأمثلة الاجتماعية. إلا أن ما لا يقال أن هناك حدود لرشادة البشر وأن التدخل الحكومي مرغوب ليس بفعل أفضلية المعلومات بل بسبب ضرورة "تقييد الخيارات" مثل تقييد التعامل في المشتقات المالية، خوفاً من تعقد المشكلة وخروجها عن السيطرة (كما حدث بالفعل منذ عام 2008). ويستشهد المؤلف هنا بتجارب عدد من صناديق التحوط الفاشلة مثل "صندوق إدارة رأس المال طويل الأجل". ويؤكد بأن الجميع معرض للفشل حتى السوق (يقول المثل الكوري: حتى القردة يمكن أن تسقط من الأشجار!). وإذا كان نموذج تسعير الأصول المالية المعد من قبل مرتون وشولز (والمستخدم من قبل الصندوق أعلاه)، واللذين فازا بجائزة بنك السويد المركزي، أحد جوائز نوبل، لم يستطيع قراءة الأسواق المالية قراءة صحيحة، فمن أين تأتي الرشادة للأفراد العاديين لإدارة المعاملات على أسس سليمة وبدون أخطاء. كما أن اعتراف الن قريتبسان، الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، بخطا الاعتماد على المصلحة الخاصة في حماية الأموال العامة، يعتبر اعترافاً قاسياً ضد الاعتماد المطلق على حرية السوق. ويسأل المؤلف، لاحقاً ما هو

الحل لفشل السوق؟ الجواب: لا بد من تنظيم عمل الأسواق. وهنا يستشهد بآراء أحد الفائزين بجائزة نوبل في الاقتصاد عام 1978، هيربرت سيمون (المتعدد المواهب ما بين الفيزياء والاقتصاد والاجتماع وإدارة الأفراد والمؤسسات، والتنظيم)، من أن الحل هو في ضعف قدرتنا كأفراد على تحليل المعلومات، وليس بتوفير المعلومات. ويتفق سيمون هنا مع الاقتصادي الأمريكي فرانك نايت، والبريطاني جون مينارد كينز من حيث أن السلوك الرشيد سلوك مستحيل في ظل عدم التأكد الغير قابل للحساب. ويشير المؤلف، هنا، إلى رأي وزير الدفاع الأمريكي السابق رونالد رامسفيلد عام 2002: هناك أشياء نعرف أننا نعرفها، وهناك أشياء نعرف أننا لا نعرفها، وفي ظل هذه الظروف لا بد من تقييد الخيارات في مجال الاختيار خوفاً من النتائج المصّرة اقتصادياً واجتماعياً.

لا يترتب على المزيد من التعلم، بحد ذاته، جعل البلد أكثر ثراءً: يقال بأن قوة العمل المتعلمة تعليماً جيداً شرطاً ضرورياً لنجاح التنمية الاقتصادية (مقارنة حالتي بلدان شرق آسيا، ودول أفريقيا جنوب الصحراء)، خاصة مع تعاظم دور اقتصاد المعرفة. إلا أن ما لا يقال هو عدم وجود علاقة ما بين (المزيد) من التعليم والرفاه، وأن رفع الإنتاجية لا يرتبط بمزيد من التعليم، وأن اقتصاد المعرفة ساهم في الحاجة لمزيد من التعليم هو أمر مغلوط. والمهم هو ليس المستوى التعليمي، بل قدرة الأمة على تنظيم الأفراد في المشروعات ذات الإنتاجية الأعلى. فقد وصل معدل نمو المتعلمين، في الستينات من القرن الماضي، في تاوان (54%)، والفلبين (72%) إلا أن ذلك لم يعرقل نمو الأولى، ولم يشجع نمو الثانية. ونفس المقارنة تسري على كوريا الجنوبية من ناحية، والأرجنتين والفلبين من ناحية ثانية. وكذلك بلدان أفريقيا جنوب الصحراء التي حققت معدل لنمو المتعلمين ما بين 40%-61% للفترة 1980-2004، إلا أن ذلك لم ينعكس على أدائها التنموي. لماذا: لأن ليس كل ما نتعلمه ينعكس في زيادة الإنتاجية (مثل الآداب، والموسيقى، والفلسفة، وحتى الرياضيات قد لا تكون مفيدة لبعض المهن). أما اقتصاد المعرفة فلا يرى المؤلف بأنه أمر جديد. فقد كانت الصين في القرن الأول أغنى بلد بسبب امتلاك المعرفة، وقادت بريطانيا العالم في القرن التاسع عشر بسبب امتلاكها التطور التكنولوجي. وبعد أن أصبحت ألمانيا بلداً فقيراً بعد الحرب العالمية الثانية لم يقترح أحد تصنيفها كـ "بلد نامي" وذلك بسبب امتلاكها لمعرفة تكنولوجية وتنظيم مؤسسي. ويعتقد المؤلف بأن ارتباط المعرفة بإنتاجية العامل قد انخفض بالعديد من المهن خاصة في البلدان الغنية، وذلك لأن أغلب العمالة بهذه البلدان هي عمالة غير ماهرة. كما أن التنمية الاقتصادية تعتمد أساساً على المعرفة المتجسدة بالمكائن والآلات: المكننة هي العامل المهم في رفع الإنتاجية وليس الإحاطة المعرفية لما يجري في العالم. ويستشهد المؤلف هنا بحالة سويسرا حيث تعتبر نسبة المقيدين بالجامعة هي الأقل ما بين الدول الغنية (10%-15%). ويستنتج المؤلف من الحالة السويسرية بأن أي نسبة للمقيدين بالجامعة تفوق النسب المذكورة لا تعتبر ضرورية لرفع الإنتاجية.

المفيد لجنرال موتورز ليس مفيداً بالضرورة للولايات المتحدة: يقال طالما أن قطاع الأعمال يمثل قلب النظام الرأسمالي من حيث خلق الوظائف وتوفير التكنولوجيا الحديثة، فإن ما يصلح لهذا القطاع

يصلح للاقتصاد القومي، وبالتالي لابد من إعطاء أكبر قدر من الحرية لهذا القطاع. إلا أن ما لا يقال أن منح هذه الحرية، وبالقدر الكبير، يضرّ بالشركات دع عنك الاقتصاد القومي. ويستشهد المؤلف هنا بقول مدير شركة جنرال موتورز (أحد مصانع السيارات في ديترويت بالإضافة إلى فورد وكرسلر، المسئولون عن انتصارات الحرب العالمية الثانية بفعل صادراتهم من الاسلحة الأمريكية للجبهة السوفيتية والبريطانية)، آنذاك، وبفعل إسهاماته في الحرب: ما يصح لجنرال موتورز يصح للولايات المتحدة، والعكس صحيح. إلا أنه بعد خمسة عقود من هذا التصريح أفلست جنرال موتورز عام 2009. ورغم كره الشركة للتدخل الحكومي، قامت الحكومة بدفع (57.6) بليون دولار من أموال دافعي الضرائب لإعادة أهلية الشركة بسبب الآثار السيئة المحتملة الفعلية والمحتملة على الاقتصاد الأمريكي (بدون التدخل). ويسأل المؤلف: لماذا وصلت الشركة لحالة الإفلاس؟ يجيب: لأنها بدلاً من أن تنافس الشركات الألمانية واليابانية والكورية لجأت إلى حلول أخرى مثل اتهام المنافسين بالإغراق، ولجأت إلى إنشاء شركة مالية لتقوم بتمويل شراء منتجاتها من السيارات. مع استمرار دفع الرواتب الضخمة لمدراءها وعدم الرغبة في استخدام الأرباح في إنشاء خطوط إنتاج تنافسية جديدة.

رغم إنهمار الشيوعية لازلنا نعيش في اقتصاد مخطط: يقال بأن التخطيط سقط مع الشيوعية وأن البديل هو خيار اللامركزية على أساس آليات السوق. إلا أن ما لا يقال أن أغلب البلدان الرأسمالية بلداناً مخططة سواء على مستوى الاقتصاد: تخطيط تأشيرى، أو على مستوى الشركات. ويسري ذلك على فرنسا، وبريطانيا، وفنلندا، والنرويج، والنمسا، واليابان، وتايوان، وبلدان شرق آسيا. كما يتم الاعتماد على التخطيط القطاعي، بشكل أساسي، من خلال السياسة الصناعية مثل حالي السويد، والمانيا. كما تعتمد مشروعات البنية الأساسية على تخطيط المشروعات أساساً. بالإضافة إلى دور التخطيط في مجال البحوث والتطوير الممولة من الحكومات أساساً.

تساوي الفرص قد لا يكون عادلاً: يقال أنه عندما يكافأ الناس بغض النظر عن إنجازاتهم فإن العاملين الجادين والمهريين سيفقدون الحافز على العمل. لذا فإن المساواة التي يجب أن نسعى لها هي مساواة الفرص، وليس النتائج. إلا أن ما لا يقال هو أن مساواة الفرص أمر ضروري إلا أن الأهم هو أن نضمن تنافس الجميع تحت نفس الشروط. فعدم قدرة تلميذ جائع على التركيز لا يعكس قدراته الحقيقية في المنافسة. لذا لابد من توفير شروط التغذية الملائمة، قبل الحكم على أداء التلميذ. وأن ذلك، وغيره من الأمثلة في مجال المساواة، لا تتم إلا من خلال السياسة العامة التي تضمن الحراك الاجتماعي. علماً بأن هذا الحراك أسرع وأوضح في حالات الدول القائمة على برامج الرفاه مثل الدول الاسكندنافية، مقارنة بالدول الأخرى الأفقر في مجال هذه البرامج مثل الولايات المتحدة.

تجعل الحكومات الكبيرة الناس أكثر انفتاحاً للتغيير: يقال بأن الحكومة الكبيرة ظاهرة سيئة وأن دولة الرفاه قد ظهرت بسبب رغبة الفقراء أن يحيوا حياة سهلة وبدون جهد وعلى حساب عوائد الضرائب

من الأغنياء. وهذا الأمر مضرّ بالاقتصاد ويقلل من عوامل الديناميكية التي يتميز بها الاقتصاد الأمريكي، مقارنة بالاقتصادات الأوروبية القائمة على الرفاه. إلا أن ما لا يقال أن التصميم الجيد لدولة الرفاه يشجع الناس على أخذ فرصهم بالعمل. وهذا هو أحد الأسباب لقلّة الطلب على الحماية التجارية في أوروبا وارتفاعها في الولايات المتحدة. وذلك من خلال قدرة الناس في أوروبا على حماية مستوى المعيشة من خلال برامج الحماية ضد البطالة. ويستشهد المؤلف أيضاً بحالة كوريا الجنوبية التي قللت من أهمية دولة الرفاه بعد أزمة عام 1997 وما ترتب على ذلك من زيادة الخارجين من سوق العمل (الهندسية والفنية أساساً)، وهو الأمر الذي حفّز الطلبة على الالتحاق بكليات الطب لتعرض القطاع الصناعي (مستوعب المهن الهندسية والفنية) لمزيد من عمل أليات السوق. ويشير المؤلف أيضاً إلى ارتفاع معدلات النمو في دول الرفاه (الحكومات الكبيرة) مقارنة بالحكومات الأقل رفاه (الحكومات الصغيرة). رغم عدم تركيزه لكافة تجارب دول الرفاه.

حاجة الأسواق المالية لأن تكون أقل، وليس، أكثر كفاءة: يقال أن البلدان التي حرّرت أسواقها المالية مثل الولايات المتحدة وإيرلندا قد نمت خلال العقود الثلاث الماضية بشكل أفضل. وأن الأزمات المالية يجب أن لا تكبح جهود التحرير. إلا أن ما لا يقال أن الأسواق المالية أصبحت كفاءة أكثر من اللازم وبشكل مفرط من حيث ابتكار الأدوات المالية، وتحقيق الأرباح الضخمة في الأجل القصير. كما أن السيولة المرتفعة لأصول القطاع المالي جعلت حاملي الأصول المالية ذوي استجابة سريعة جداً للتغيرات. وهذه الاستجابة لا تقارن بأي حال من الأحوال، باستجابة حاملي الأصول العينية لضعف درجة سيولة أصولهم. أي أن هناك فجوة في درجة سيولة الأصول ما بين هذين القطاعين: الأصول المالية (يجب) أن تكون أقل كفاءة. ويشير المؤلف إلى تجربة إسبانيا وكيف وصلت بها نسبة الأصول المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 1000% عام 2007، وتحولت إلى أغنى خامس بلد أوروبي في نفس العام مقارنة بأغنى حادي عشر بلد عام 1995. إلا أن الاقتصاد انصهر بعد أزمة عام 2008. ويضرب المؤلف أمثلة مشابهة من بريطانيا، والولايات المتحدة في هذا المجال. ويرى المؤلف أنه لا بد من كبح جماح نمو الأصول المالية بشكل غير منضبط قياساً بالأصول العينية وذلك من خلال ضريبة توبين على أنشطة الأسواق المالية، وحظر البيع قصير الأجل، ورفع متطلبات الهامش (حصة الأموال المطلوب دفعها مقدماً عند شراء الأسهم) ووضع قيود على حركة رؤوس الأموال عبر الحدود خاصة بالبلدان النامية، على أن لا يفهم من ذلك ضغط نمو القطاع المالي إلى الصفر، بل بالاتساق مع نمو القطاعات الحقيقية.

لا تتطلب السياسة الاقتصادية الجيدة اقتصاديين جيدين: يقال بأن الموظفين الحكوميين غير مؤهلين لصياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية القائمة على حرية السوق. وأن انتهاج هذه الحرية يحتاج لعدد موظفين أقل. إلا أن ما لا يقال أن من نجحوا في إدارة الاقتصادات المتطورة لم يكونوا في أغلبهم من الاقتصاديين. حيث تمت إدارة التجربة اليابانية والكورية الجنوبية في عصرها الذهبي من قبل موظفين بخلفية قانونية أساساً. كما لا يقال بأن زيادة استخدام اقتصاديي السوق ترافقت مع فترات الأداء السيء

للاقتصادات. والأدهى من ذلك فإن الاقتصاديين (المؤيدين لحرية السوق) قد ساهموا مساهمة مباشرة في الأزمات المالية بعد عام 2008 من خلال تبريرهم لإجراءات التخلص من الضوابط التنظيمية لعمل الأسواق المالية. إن من ساهم في إنقاذ ما يمكن إنقاذه بعد أزمة 2008 هو العودة لأفكار اقتصاديين مثل جون مينارد كينز، وچارلز كندبلكر (مؤلف كتاب الأزمات المالية)، وهاي مان منسكي (ذو الإسهامات غير المنتشرة حول الأزمات المالية)، والقائمة على ضرورة الاستثمارات العينية طويلة الأجل والابتكارات التكنولوجية، وبالشكل الذي (ينقل) الهيكل الإنتاجي بدلاً من (توسيع) الهيكل القائم مثل النفخ في البالونات. ولو قام الموظفين الحكوميين في بلدان شرق آسيا، بتبني آراء اقتصاديين حرية السوق، لما وصلت هذه البلدان إلى ما وصلت إليه لاحقاً.

2. ملاحظات ختامية

(1) يهدف هذا الكتاب إلى التنبيه إلى أنه رغم أن النظام الرأسمالي هو من أفضل الأنظمة للإدارة الاقتصادية، إلا أن الإصرار على إدارته وفقاً لآراء مؤيدو حرية السوق، يعتبر أمراً خطيراً على مستقبل كافة الاقتصادات المتقدمة والنامية. واعتماداً على إسهامات المؤلف السابقة، والحالية في هذا الكتاب، فإن الصيغة الرأسمالية التي يدعولها هي القائمة على دور فعال للدولة، وعلاقة سليمة ما بين نمو الأنشطة المالية والأنشطة الحقيقية، وتطور تكنولوجي، وبناء مؤسسي ملائم للتنمية، وتعليم (ملائم) ومرتبطة برفع الإنتاجية، وتقييم عمل مدراء الشركات على أساس قدرتهم التنافسية وليس اللجوء للحماية بدون مبرر معقول، ومراقبة حركة رؤوس الأموال عبر الحدود لتتسق مع النشاط العيني الحقيقي، وعدم الانبهار بآراء اقتصاديين حرية السوق، وقدرتهم على أساس من الكفاءة. كما وإن التساقط العادل للدخول لا يمكن ضمانه من خلال تعزيز النمو كهدف رئيسي، وأن المساواة في (الفرص) ليس كافياً، بل لابد أن يرافقه مساواة في (النتائج) لضمان تساقط دخول أقرب للعدالة. وأخيراً، وليس آخراً، فإن حرية السوق ليست حلاً سحرياً بل لابد من دور حكومي للحد من خيارات السوق المضرّة بالشركات والاقتصاد القومي.

(2) هذا الكتاب شبيه في هيكله مع كتاب بول بروج، الاقتصاد والتاريخ العالمي: أوهام ومتناقضات⁽¹⁾. حيث يحاول المؤلف أن يناقش عدد من الأوهام الاقتصادية: الأوهام المرتبطة بالكساد الكبير لعام 1929، والأوهام المرتبطة بالعصر الذهبي للحرية التجارية في أوروبا، والأوهام المرتبطة بالآثار السلبية للحماية، ووهم الدور التاريخي للبلدان النامية للتنمية الاقتصادية للغرب (من وجهة نظر المؤلف)، والأوهام المرتبطة بالجدور التاريخية للتخلف والوضع الحالي للبلدان النامية.

(3) يدعو المؤلف، وبحق، إلى دور حكومي في إدارة الاقتصاد من خلال التخطيط التأشير، أو التخطيط القطاعي، أو تخطيط مشروعات البنية الأساسية، واتباع وسائل "الجزرة" أحياناً كثيرة و"العصا"

إذا استلزم الأمر. ويعترف بحيادية في فشل بعض القطاعات الحكومية (تجربة بريطانيا وفرنسا في صناعة الكونكور، وإندونيسيا في صناعة الطائرات). إلا أن المؤلف لم يوضح فيما إذا كان بالإمكان انتهاج مثل هذه المقترحات من قبل كافة البلدان النامية أنيا، وهل تحتاج هذه البلدان، في هذه الحالة، إلى نوع من أنواع التخصص، أو إعادة التوطن الصناعي، من خلال جهود التعاون الإقليمي؟ علما بأن أغلب البلدان النامية ملتزمة حاليا بالتزامات تحرير العديد من الأسواق، سواء من خلال اتفاقيات الشراكة الأوروبية، أو منظمة التجارة العالمية، أو اتفاقيات مناطق التجارة الحرة.

(4) إن القول بكفاءة الموظفين الحكوميين في الإدارة الاقتصادية رغم عدم تعميم المؤلف، يحتاج إلى أخذه بحذر في حالات ليست قليلة من البلدان النامية، خاصة الأقل نمواً، حيث يستشري الفساد وظاهرة البحث عن الربح. وقد تكون الحالة الآسيوية الشرقية حالة مشجعة إلا أن توفيرها في حالة بقية البلدان النامية تحتاج إلى استعدادات مسبقة أكبر، سواء من خلال التدريب، أو تفعيل النظام القضائي الكفوء لمحاربة الفساد، وغيرها من المتطلبات.

(5) إن حدود الإصلاح في الاقتصاد الأمريكي، خاصة في مجال منع تداول المنتجات الحالية غير الشفافة (والذي يعتبر إجراءً سليماً كما اقترح المؤلف)، إلا أنه صعب عملياً في حالة هذا الاقتصاد. وذلك لأن صياغة سياسة الإدارة الاقتصادية الحالية تتم من خلال العديد من على صلة بسوق الأوراق المالية، وول ستريت، والإجراءات المنظمة لعمل القطاع المصرفي الصادرة أثناء إدارة روزفلت (أثناء فترة الرئيس كلينتون). إن السياسة الأمريكية أسيرة حكم الأقلية المالية.

(6) لا يملك المرء إلا أن يتفق مع المؤلف من أن الممارسات الاقتصادية خلال العقود الثلاث الماضية قد أضرت بالعديد من البشر.

الهوامش

(1) Bairoch, P., 1993, Economic and World History: Myths and Paradoxes, the University of Chicago Press.